UNODC/HONLAF/29/L.1/Add.1

16 September 2019
Arabic
Original: English*

الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدِّرات، أفريقيا

بالاكلافا، موريشيوس

١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: مايكل آدو (غانا)

إضافة

متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها

١- نظر الاجتماع، في جلسته الأولى المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها". وعُرض عليه، للنظر في هذا البند، الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية؛ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال"؛ وكذلك الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها.

٢- وقدَّمت أمينة الاجتماع عرضاً استهلاليًّا لبند جدول الأعمال، حيث أطلعت المشاركين على نتائج الدورة الثانية والستين للجنة المخدِّرات، المعقودة في فيينا في الفترة من ١٤ إلى

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، وخاصةً الجزء الوزاري الذي عقد يومي ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وقدمت الأمينة معلومات عن مضمون الإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الوزاري.

٣- وأبلغ الاجتماع كذلك بتطورات خطة العمل المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، التي اعتمدتها اللجنة في اجتماعها الرابع المعقود في فترة ما بين الدورتين، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في إطار متابعة تنفيذ الإعلان الوزاري، بهدف التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدِّرات من خلال تنظيم مناقشات مواضيعية تهدف إلى تعزيز الحوار وتبادل الممارسات الجيدة والتعريف بالتحديات وتوضيح الدروس المستفادة.

٤- وشُجِّع المشاركون على الانضمام إلى المناقشات المواضيعية لتقديم منظوراتهم العملياتية إلى اللجنة وتبادل وجهات النظر مع ممارسين وخبراء من جميع أنحاء العالم حول كيفية تسريع خطوات العمل على تنفيذ جميع الالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدِّرات، ومعالجة التحديات المحددة في الإعلان الوزاري وغيرها من الأمور.

٥- وخلال مناقشة البند، ألقى كلماتٍ ممثلو السنغال والجزائر وجنوب أفريقيا وأنغولا وزامبيا وكوت ديفوار.

٦- وأكد العديد من المتكلمين على التزام حكوماتهم القوي بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية على نحو شامل ومتوازن، بما يشمل العمل على إنفاذ القانون ومعالجة التحديات المتعلقة بالصحة. وذُكر أن النُّهُج الكلية لا ينبغي أن تكتفي بإشراك الأجهزة الحكومية في جهود التصدِّي، بل ينبغي أن تشرك أيضاً الأسر والهياكل المجتمعية.

٧- وأكَّد عدة متكلمين من جديد على التزام حكوماتهم بالإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات لعام ٢٠١٦. وأشاروا أيضاً إلى أن هذه الوثائق الثلاث متكاملة ومتعاضدة. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة معاملة الوثائق السياساتية الثلاث على قدم المساواة، وعدم إعطاء أي منها الأفضلية على الأُخريين.

٨- وذكر أحد المتكلمين أن حكومته ستسعى إلى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية بشأن القنب بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات والالتزامات الدولية الأخرى.

٩- وأُعرب عن الترحيب بالإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩، الذي وصف بأنه يساعد على تبسيط العمل على تنفيذ جميع الالتزامات القائمة بحكم استناده إلى الوثائق السياساتية الثلاث جميعها ومن خلال إضافة بند دائم إلى جدول الأعمال بشأن تنفيذ جميع الالتزامات من أجل لجنة المخدِّرات.

١٠- وشدَّد عدة متكلمين على أن التعاون والتنسيق فيما بين البلدان أمر بالغ الأهمية في معالجة مشكلة المخدِّرات العالمية، وأن الحلول، مع ذلك، ينبغي أن تضع في الاعتبار الحالة القائمة على الصعيد الوطني، وبخاصة فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

١١- وأثنى بعض المتكلمين على الدعم المقدَّم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في التصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها، لا سيما مبادراته لوقاية الشباب من المخدِّرات.